بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقـم : ٩ /18/1/
التاريخ : ١٥ / صفر /١٤٤٤هـ
الموافق : ١١ / سبتمبر/ ٢٠٢٢م
اليـــوم : الأحد

محضر تقـريري للجلسة ٩ /١ /١/ ١٨

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية التاسعة من الفترة الأولى للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي الثامن عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد بتاريخ ١٥ / صفر/١٤٤٤هـ الموافق ١١ / سبتمبر /٢٠٢٢م .

برئاسة الأخ / عبد الرحمن حسين الجماعي نائب رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- المهنـــدس/ عبـــد الرقيـــب الشـــرماني وزيـــــــــر الميـــــــــاه والبيئـــــــــة

٢- المهنـــدس/ محمـــد أحمـــد البخيتـــي وزيـــــــــر الكهربـــــــــاء والطاقـــــــــة

٣- المهنـــدس/ عبـــد الكـــريم الســـفياني وكيـــــــل هيئـــــــة المـــــــوارد المائيـــــــة

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـــ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه.

بعد ذلك استمع المجلس إلى التوصيات الخاصة بوزارة المياه الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجان (التجارة والصناعة– الصحة العامة والسكان– المياه والبيئة– النفط والثروات المعدنية– الخدمات– الشؤون المالية) بشأن القضايا التي تضمنها محضر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠/ شوال /١٤٤٣هـ الموافق ٢١/ مايو/٢٠٢٢م .

ثم استمع المجلس من الأخ / وزير المياه حيث أوضح أن خطة الوزارة لأى مشاريع قادمة كلها سوف يتم تنفيذها بالطاقة الشمسية في الريف والمدن وفي نهاية هذا العام١٤٤٤هـ سوف تصل تغطية آبار المياه بالطاقة الشمسية إلى نسبة (٨٠٪) بحسب التمويلات المتاحة .. كما أن هناك توجيهات من الأخ/ رئيس المجلس السياسي الأعلى إلى وزارة المالية بتوفير مليار ريال لاستبدال مضخات الديزل في أمانة العاصمة بطاقة شمسية كي يتم تخفيف معاناة المواطنين ، وفيما يخص تسعيرة بيع المياه من الآبار الخاصة (اصحاب الوايتات) .. أوضح بأن هذا الموضوع لا يخص وزارة المياه فقط هو ايضا يخص وزارة الصناعة والتجارة وأمانة العاصمة والهيئة العامة للموارد المائية والوزارة قد أعدت دراسة متكاملة حتى يمكن تحديد تسعيرة معقولة قابله للتطبيق ..

وقد قدمت لمجلس الوزراء وشكلت لجنة برئاسة الأخ / نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وعضوية وزارات (التجارة والصناعة– المياه والبيئة – شركة النفط) لتحديد أسعار الوايتات لأنه إذا لم يستطع أصحاب الآبار والوايتات أن يحصلوا على حاجتهم من الديزل لا يمكن أن تثبت الأسعار ، وعند استكمال دراسة الخطة من قبل اللجنة سوف يتم تحديد التسعيرة ، وبالنسبة للمياه في مدينة آب فقد تم معالجة المشكلة والمياه متوفرة .

وفيما يخص الحفر العشوائي أكد بأن الوزارة قامت بعدة إجراءات مع السلطات المحلية للحد منه.. كما ان الوزارة قامت بحصر كافه المشاريع المتعثرة في الأرياف ولدى الوزارة قوائم بذلك ولدى الوزارة خطة استراتيجية لقضايا المياه حتى العام٢٠٣٠م مشاركة فيها جميع الجهات المعنية .

بعد ذلك عقب الأخوة أعضاء المجلس على وزير المياه .. حيث أكدوا على أن تقوم الوزارة بعمل استراتيجية للوضع المائي في كل المحافظات بشكل عام وتكون هذه الاستراتيجية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ..كما طالبوا الوزارة بتقديم تقرير توضح فيه نسبة المشاريع المنفذة في كل المحافظات من المياه والصرف الصحي .. حيث أن القليل من المحافظات يوجد فيها مشاريع صرف صحي وكثير من المحافظات نسبة الصرف الصحي فيها صفر وبعض المحافظات نسبة المجاري (٦٠٪) كما طالبوا بعمل استراتيجية لنسبة التخزين للمياه كون المياه تعتبر أمن قومي .

ثم التزم الأخ / وزير المياه بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المشتركة المشار اليه فيما يخص وزارة المياه .. وأجرى المجلس التصويت على التوصيات الخاصة بوزارة المياه والبيئة وحازت على موافقة المجلس الأغلبية .

كما اقر المجلس توجيه رسالة للأخ / رئيس مجلس الوزراء للحضور إلى المجلس للإيضاح عن القرارات الصادرة من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية بشأن اتخاذ اجراءات مالية وإدارية تجاه عدد من المؤسسات الخدمية والايرادية وتأثير تلك الإجراءات على أداء المؤسسات .

كما استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المشتركة من لجان (التجارة والصناعة– الصحة العامة والسكان– المياه والبيئة– النفط والثروات المعدنية– الخدمات – الشؤون المالية) بشأن القضايا التي تضمنها محضر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ /شوال / ١٤٤٣هـ الموافق ٢١ مايو ٢٠٢٢م .

بعد ذلك استمع المجلس إلى توضيح من الأخ / وزير الكهرباء والطاقة .. حيث أوضح فيما يخص توصية إلزام المؤسسة العامة للكهرباء بسداد المديونية لشركة النفط بأن تلك ليست مديونية وإنما هي دعم فارق سعر

المشتقات النفطية يتم سدادها عبر وزارة المالية بحسب الآلية التي كان معمول بها وأما قيمة مسحوبات النفط حالياً من مادة الديزل لمحطات التوليد يتم سدادها أولا بأول .

والتوصية الخاصة بالرقابة على محطات الكهرباء الخاصة أوضح بأن الوزارة قامت بعدة إجراءات لتفعيل الدور الرقابي على المحطات الخاصة وضبط المخالفين وغير الملتزمين بالتعليمات والقرارات الصادرة عن الوزارة بشأن تخفيض سعر بيع الكيلو وات وإلغاء الاشتراك.

التوصية الخاصة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح أوضاع المؤسسة العامة للكهرباء أوضح أن العمل جاري على قدم وساق في تصحيح وضع المؤسسة بعد عمل تقييم شامل للمؤسسة وتحديد أوجه الخلل والقصور .

والتوصية الخاصة بحصر وتقييم كافة مشاريع الكهرباء المتعثرة والمتوقفة في كافة محافظات الجمهورية بحسب الوضع القائم لكل مشروع .. أوضح بأن عدد هذه المشاريع (١١) مشروع وسوف يوافي المجلس بتقرير مفصل عن وضع تلك المشاريع خلال الفترة القادمة والتوصية الخاصة بشأن موافاة المجلس بتقرير تفصيلي عن ايرادات و نفقات صندوق دعم وتنمية محافظة الحديدة والمناطق المجاورة لها على الساحل الغربي أكد بأن الصندوق من يناير / ٢٠٢١م أصبح تابع لوزارة المالية ومحافظ محافظة الحديدة .

والتوصية الخاصة بشأن مراعاة المناطق الساحلية من خلال تخفيض أسعار التعرفة (للكيلو وات) أوضح بأنه تم إصدار العديد من القرارات الوزارية بخصوص استثناء الشريحة المنزلية في محافظة الحديدة عن التعرفة المقرة من المؤسسة العامة للكهرباء عن بقية المحافظات نظرا لطبيعة المنطقة وظروف الأهالي .

وبعد نقاش مستفيض من قبل الإخوة أعضاء المجلس أقر المجلس إعادة التوصيات الخاصة بوزارة الكهرباء إلى اللجنة المشتركة من لجان (التجارة والصناعة– الصحة العامة والسكان– المياه والبيئة– النفط والثروات المعدنية– الخدمات– الشؤون المالية) لمزيد من الدراسة مع الأخ/ وزير الكهرباء في ضوء ملاحظات الاخوة اعضاء المجلس .

بعد ذلك استمع المجلس إلى جزء من تقرير لجنة النقل والاتصالات حول مشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢٢م بشأن الأرصاد الجوية .. وأرجأ الاستماع إلى بقية التقرير إلى جلسة قادمة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء